د ، عثمان یوسف جزاع الشعلان

منزلة التاريخ ورواياته عند أهل الحديث

د عثمان يوسف جزاع الشعلان (*)

المقدمة:

الحمد شه رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين .. أما بعد:

فقد منّ الله على هذه الأمة بأن جعل فيها رجالاً يحفظون لها دينها، وهم أهل الحديث، وقد بذلوا الغالي والنفيس في سبيل حفظ هذا الدين من رحلة ودراسة وحفظ وسماع ورواية وتصنيف، وذبوا عن سنة النبي صلى الله عليه وسلم ما يشوبها. ومن الأمور المتعلقة بالسنة النبوية علم التاريخ، فالتاريخ ارتبط بالسنة النبوية ارتباطاً وثيقاً؛ ولذا اهتم أهل الحديث بهذا العلم، وصنفوا فيه. وفي زماننا المعاصر كثر الاستدلال بالروايات التاريخية ومعارضتها بالنصوص الشرعية؛ ولذا خطر في بالي هذا البحث؛ لبيان منهج أهل الحديث في هذا العلم، وسميته: [منزلة التاريخ ورواياته عند أهل الحديث].

فالهدف من هذا البحث، هو بيان الأمور التي لأجلها استعمل أهل الحديث التاريخ، وما هي منزلة الروايات التاريخية عندهم من حيث الاحتجاج. والله تعالى أسأل أن يوفقني وأن ينفع به وأن يجعله خالصاً لوجهه....آمين.

والحمد لله رب العالمين،،،

^(*) دكتوراه تخصص حديث وعلومه - كلية الشريعة - جامعة الكويت.

___ منزلة التاريخ ورواياته _____

مشكلة البحث:

- اعتمد كثير من الناس على الروايات التاريخية واحتج بها، فيجب إظهار منزلة تلك الروايات.

- معرفة إن كان أهل الحديث استعملوا التاريخ، وكيف تعاملوا مع رواياته، وما هي أسباب استعمالهم لها؟

خطة البحث:

يحتوي البحث على مقدمة وتمهيد ومبحث وخاتمة.

في المقدمة مشكلة البحث وخطته،

وفي التمهيد ذكر بعض التعريفات المتعلقة بالموضوع

ويحتوي المبحث على مطلبين:

المطلب الأول: أسباب استعمال أهل الحديث للتاريخ.

المطلب الثاني: طريقة أهل الحديث في التعامل مع الروايات التاريخية.

ثم الخاتمة وفيها أهم النتائج.

ثم المصادر والمراجع.

د . عثمان يوسف جزاع الشعلان

التمهيد

هذا البحث يتعلق بالروايات التاريخية؛ ولذا فلابد من تعريف التاريخ ، ثم ما يتعلق برواياته .

تعریف التاریخ: من التأریخ وهو مصدر أرخ^(۱)، والتأریخ: تعریف الوقت ، والتوریخ مثله^(۲). والتاریخ هو: جملة الأحوال والأحداث التي یمر بها كائن ما ویصدق على الفرد والمجتمع كما یصدق على الظواهر الطبیعیة والإنسانیة . ویقال: [فلان تاریخ قومه إلیه ینتهي]، أي شرفهم وریاستهم^(۳). وقیل: إن التأریخ الذي یؤرخه الناس لیس بعربي محض ، وإن المسلمین أخذوه عن أهل الكتاب، وتأریخ المسلمین أرخ من زمن هجرة سیدنا رسول الله صلی الله علیه وسلم، وكتب في خلافة عمر رضی الله عنه ، فصار تاریخاً إلى الیوم^(٤).

والتاريخ عند المحدثين كما ذكر السخاوي هو: " التعريف بالوقت الذي تضبط به الأحوال في المواليد والوفيات ، ويلتحق به ما يتفق من الحوادث والوقائع التي ينشأ عنها معان حسنة مع تعديل وتجريح ونحو ذلك "(°).

والروايات جمع رواية ، ويقال: روَى ، يَروي، ارْوِ ، رِوايةً، فهو راوٍ ، والمفعول مَروِيّ ، ومعنى روَى الحديث: نقله وحمله وذكره . والرواية هي القصة أو الحكاية،

⁽¹⁾ معجم اللغة العربية المعاصرة ((1/1)).

⁽٢) لسان العرب (٤/٣).

⁽٣) المعجم الوسيط (١٣/١).

⁽٤) لسان العرب (2/3).

⁽٥) السخاوي، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي (٣٦٢/٤).

___ منزلة التاريخ ورواياته _____

يقال: "فلان يجيد رواية الشّعر - روى الرّواية: قصّها - هم رُواة الأحاديث - بالرواية تنمو الحكاية"، ويقال: يُرْوَى أنَّ: يُحكى أنّ (١).

والروايات التاريخية: هي الأخبار والحكايات التي وردت في التاريخ.

وقد ارتبط علم التاريخ بعلم الحديث ارتباطاً وثيقاً ، واستعمل أهل الحديث التاريخ في أمور كثيرة، ولذلك كثرت مصنفاتهم في هذا الفن ؛ فصنفوا في تاريخ البلاد، كتاريخ بغداد للخطيب، وتاريخ دمشق لابن عساكر ، وكذلك فيما يتعلق بطبقات الراوة ومواليدهم ووفياتهم، كتاريخ البخاري، وطبقات ابن سعد، وتاريخ الإسلام للذهبي، وغيرها الكثير.

* *

⁽١) معجم اللغة العربية المعاصرة (٩٦٣/٢).

و د ، عثمان يوسف جزاع الشعلان

منزلة التاريخ ورواياته عند أهل الحديث

المطلب الأول: أسباب استعمال أهل الحديث للتاريخ:

اهتم أهل الحديث بعلم التاريخ ، ودرسوه لعدة أسباب منها:

أولاً: معرفة صحة الحديث من سقيمه ، ويكون ذلك عن طريق معرفة مواليد الرواة ووفياتهم ، وفي هذا يقول ابن حجر: " ومن المهم أيضاً معرفة مواليدهم ووفياتهم ؛ لأن بمعرفتها يحصل الأمن من دعوى المدعي للقاء بعضهم ، وهو في نفس الأمر ليس كذلك "(١) ، ويكون بمعرفة طبقات الرواة ، يقول ابن حجر: "وفائدته: الأمن من تداخل المشتبهين ، وإمكان الاطلاع على تبيين المدلسين "(١)، وقال الأبناسي: " وذلك من المهمات التي افتضح بسبب الجهل بها غير واحد من المصنفين وغيرهم "(١). ويستعمل لكشف الكذب كما قال حسان بن زيد: " لم نستعن على الكذابين بمثل التاريخ، نقول للشيخ: سنة كم ولدت؟ فإذا أخبر بمولده عرفنا كذبه من صدقه "(١) ، وقال حفص بن غياث: " إذا اتهمتم الشيخ فحاسبوه بالسنين؛ يعني: احسبوا سنه وسن من كتب عنه "(١) ، وقال الثوري: " لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ "(١) ، وكذلك في معرفة المختلطين ، فيميز من

⁽١) ابن حجر العسقلاني، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (١٣٥/١).

⁽٢) المرجع السابق (ص١٦٩).

⁽٤) أخرجه الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١٤٣).

⁽٥) أخرجه الخطيب في الكفاية (ص١١٩).

⁽٦) المرجع السابق.

روى عنه قبل الاختلاط وبعده عن طريق التاريخ ، ويقبل رواية من روى عنه قبل اختلاطه كما ذكر ابن الصلاح^(۱).

ومن أمثلة ذلك ما روي عن إسماعيل بن عياش قال: كنت بالعراق فأتاني أهل الحديث فقالوا: ههنا رجل يحدث عن خالد بن معدان . فأتيته فقلت له: أي سنة كتبت عن خالد بن معدان فقال: سنة ثلاث عشرة . فقلت: أنت تزعم أنك سمعت من خالد بن معدان بعد موته بسبع سنين! قال إسماعيل: مات خالد سنة ست ومائة (۲). ومن أمثلته ما ذكره مسلم في مقدمة صحيحه (۳) قال: وحدثني عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي ، قال: سمعت أبا نعيم ، وذكر المعلى بن عرفان، فقال: قال: حدثنا أبو وائل ، قال: خرج علينا ابن مسعود بصفين. فقال أبو نعيم: أتراه بعث بعد الموت ؟(٤).

ومن أمثلة المختلطين ما ذكره ابن حجر في ترجمة عبد الرزاق الصنعاني حيث قال: " احتج به الشيخان في جملة من حديث من سمع منه قبل الاختلاط، وضابط ذلك من سمع منه قبل المائتين، فأما بعدها فكان قد تغير، وفيها سمع منه أحمد بن شبويه فيما حكا بن الأثرم عن أحمد وإسحاق الدبري وطائفة من شيوخ أبي عوانة والطبراني ممن تأخر إلى قرب الثمانين ومائتين، وروى له الباقون "(°).

⁽١) ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث (ص٣٢٧، ٣٣٣).

⁽۲) تاریخ دمشق لابن عساکر (۱۱/۲۰۶).

⁽٣) صحيح مسلم (١/٢٦).

⁽٤) وذلك لأن ابن مسعود توفي سنة ٣٢ه قبل انقضاء خلافة عثمان بثلاث سنين، وصفين كانت في خلافة على بعد ذلك.

⁽٥) هدي الساري (١١١٦/٢).

ومن أمثلة المدلسين ما ذكره العلائي في ترجمة الحسن البصري حيث قال: كثير التدليس وهو مكثر من الإرسال أيضاً ولد لسنتين بقيتا من خلافة عمر رضي الله عنه ، ونشأ بوادي القرى ورأى عثمان وعليّاً وطلحة والزبير رضي الله عنهم ، وحضر يوم الدار وهو ابن أربع عشرة سنة ، فروايته عن أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم مرسلة بلا شك ، وكذلك عن علي رضي الله عنه أيضاً ؛ لأن عليًا خرج إلى العراق عقب بيعته وأقام الحسن بالمدينة فلم يلقه بعد ذلك(١).

ثانياً: معرفة الناسخ والمنسوخ ، قال أبو إسحاق الأبناسي: "ويعرف النسخ بأربعة أمور: بنص الشارع عليه أو بنص صحابي أو بمعرفة التاريخ أو بالإجماع "(٢). وقال العراقي: "وما قاله أهل الحديث أوضح وأشهر؛ إذ لا يصار إلى النسخ بالاجتهاد والرأي، وإنما يصار إليه عند معرفة التاريخ ، والصحابة أورع من أن يحكم أحد منهم على حكم شرعي بنسخ من غير أن يعرف تأخر الناسخ عنه "(٦). وقال الزركشي: "معرفة التاريخ المتعلق بالمتن ، وهو نافع في أمر الناسخ والمنسوخ كما في حديث حجامة الصائم ونحوها "(٤) وقال السخاوي: " وذلك كان (عُرِف التاريخ) للخبرين المتعذر الجمع بينهما ، وتأخر أحدهما عن الآخر ، وأمثلته كثيرة "(٥). فالحديث المتأخر ناسخ للحديث المتقدم ، وهذا عند حصول التعارض بين الأدلة .

⁽١) جامع التحصيل للعلائي (ص١٦٢).

⁽٢) الأبناسي، الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (7/7) ٤).

⁽٣) العراقي، شرح التبصرة والتذكرة (٩٩/٢).

⁽٤) الزركشي، النكت على ابن الصلاح (7/7).

⁽٥) السخاوي، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي ((5.6)

ومن أمثلته: قال ابن الصلاح: " ما عرف بالتاريخ ، كحديث شداد بن أوس وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (أفطر الحاجم والمحجوم)(١) ، وحديث ابن عباس أن النبى صلى الله عليه وسلم (احتجم وهو صائم)(٢).

بيّن الشافعي أن الثاني ناسخ للأول ، من حيث إنه روي في حديث شداد أنه كان مع النبي صلى الله عليه وسلم زمان الفتح ، فرأى رجلا يحتجم في شهر رمضان ، فقال: (أفطر الحاجم والمحجوم) . وروي في حديث ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم (احتجم وهو محرم صائم) . فبان بذلك: أن الأول كان زمن الفتح في سنة ثمان ، والثاني في حجة الوداع في سنة عشر "(٣).

ثالثاً: معرفة تاريخ النص الحديثي أو سبب وروده ، فمن أمثلة ذلك: حديث ابن عمر ، قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم لنا لما رجع من الأحزاب: (لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة. فأدرك بعضهم العصر في الطريق ، فقال بعضهم: لا نصلي حتى نأتيها ، وقال بعضهم: بل نصلي ، لم يرد منا ذلك، فذكر للنبي صلى الله عليه وسلم، فلم يعنف واحداً منهم)(٤).

فقد قال بعض أهل العلم: " إذا أردنا معرفة تاريخ هذا النص القولي من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ففي نص الحديث قد ذكر أنه صلى الله عليه وسلم قاله (لما رجع من الأحزاب) ، وذكرت لنا المصادر التاريخية أن غزوة الأحزاب كانت في شوال من سنة خمس هجرية على الصحيح المعتمد (٥) ، ويؤيد ذلك ما

⁽۱) أخرجه أبو داود (۲۳٦٩)، وابن ماجه (۱٦٨١).

⁽٢) أخرجه البخاري (١٩٣٨)، والترمذي (٧٧٥) واللفظ للترمذي .

⁽٣) معرفة أنواع علوم الحديث لابن الصلاح (ص٢٥٧).

⁽٤) أخرجه البخاري (٩٤٦)، ومسلم (٩١٩).

⁽٥) فتح الباري لابن حجر (٣٩٣/٧).

ذكره شمس الدين الذهبي بإسناده عن الزهري: من أن الخندق كانت بعد أحد بسنتين (١) ، وذكروا أنه صلى الله عليه وسلم وأصحابه حوصروا فيها شهراً ، فيكون زمن هذا القول في أوائل شهر ذي القعدة من سنة خمس هجرية ، وهو تاريخ هذا النص الحديثي "(١).

رابعاً: ما يقع في كتب التاريخ من الأحاديث النوادر ، وهي من الأسباب التي ذكرها السخاوي في اهتمام أهل الحديث بكتب التاريخ حيث يقول: " (و) كذا اعتن بما اقتضته حاجة من كتب (التواريخ) للمحدثين المشتملة على الكلام في أحوال الرواة، كابن معين رواية كلِّ من الحسين بن حبان وعباس الدوري والمفضل بن غسّان الغلَّابي عنه ، وتاريخ خليفة وأبي حسان الزيادي ويعقوب الفسوي وأبي بكر بن أبي خيثمة وأبي زرعة الدمشقي وحنبل بن إسحاق والسراج ، التي (غدا من خيرها) التاريخ (الكبير) بالنسبة إلى أوسط وصغير (الجعفي) بضم الجيم ؛ نسبة لجد أبيه المغيرة ؛ لكونه كان مولى ليمان الجعفي، والي بخارى هو إمام الصنعة البخاري ؛ فإنه كما قال الخطيب: يُرْبي على هذه الكتب كلها .

وقد قال أبو العباس بن سعيد بن عقدة: لو أن رجلا كتب ثلاثين ألف حديث لما استغنى عن (تاريخ البخاري) ، وك (تاريخ مصر) لابن يونس ، والذيل عليه ، وبغداد للخطيب والذيول عليه ، ودمشق لابن عساكر ، ونيسابور للحاكم ، والذيل عليه ، وأصبهان لأبي نعيم ، وهي من مهمات التواريخ ؛ لما يقع فيها من الأحاديث والنوادر " (٣).

(٢) أثر تاريخ النص الحديثي في توجيه المعاني عند شُرَّاح الحديث: دراسة تطبيقية ليوسف الداودي (ص١٣).

⁽١) تاريخ الإسلام (١٩٦/١).

⁽٣) السخاوي، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي (٣٢٥/٣).

ومن أمثلة ذلك: حديث جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (من استنجى من الريح فليس منا).

وهذا حدیث من الأحادیث النوادر لم أجد من أخرجه سوی ابن عساكر (1)، وإسناده ضعیف جداً لأجل محمد بن هارون الأنصاري ، فهو متهم (1).

المطلب الثاني: طريقة أهل الحديث في التعامل مع الروايات التاريخية:

والمراد في هذا المطلب هو معرفة طريقتهم في التعامل مع الروايات التاريخية، فهل تم تطبيق قواعد أهل الحديث على تلك الروايات؟

من الأمور التي ميزت هذه الأمة هو حفظ أسانيد الأخبار ، وذلك للحاجة لمعرفة صحتها ؛ ولذلك يقول ابن سيرين: "إن هذا العلم دين ، فانظروا عمن تأخذونه "(٦) ، وأهل الحديث هم الذين اعتنوا بهذه الأسانيد خلافاً لغيرهم ، يقول شيخ الإسلام: "والإسناد من خصائص هذه الأمة، وهو من خصائص الإسلام، ثم هو في الإسلام من خصائص أهل السنة. والرافضة من أقل الناس عناية ؛ إذ كانوا لا يصدقون إلا بما يوافق أهواءهم ، وعلامة كذبه أنه يخالف هواهم ؛ ولهذا قال عبد الرحمن بن مهدي: أهل العلم يكتبون ما لهم وما عليهم ، وأهل الأهواء لا يكتبون إلا ما لهم "(٤).

وأهل الحديث لم يشددوا في التعامل مع الروايات التي تكون في غير الأحكام والعقائد ، قال السخاوي: " (وسهلوا في غير موضوع رووا) حيث اقتصروا على

(۲) انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء ($^{\circ}$ $^{\circ}$ الريخ الإسلام ($^{\circ}$ $^{\circ}$)، ميزان الاعتدال ($^{\circ}$)، لسان الميزان ($^{\circ}$).

⁽۱) تاریخ دمشق (۳۵/۴۹).

⁽٣) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه (١٤/١)، والخطيب في الكفاية (ص١٢١).

⁽٤) ابن تيمية، منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية (2 / 7).

سياق إسناده (من غير تبيين لضعف) ، لكن فيما يكون في الترغيب والترهيب من المواعظ ، والقصص ، وفضائل الأعمال ، ونحو ذلك خاصة (ورأوا بيانه) وعدم التساهل في ذلك ، ولو ساقوا إسناده (في) أحاديث (الحكم) الشرعي من الحلال والحرام وغيرهما . (و) كذا في العقائد كصفات الله تعالى، وما يجوز له ، ويستحيل عليه ، ونحو ذلك؛ ولذا كان ابن خزيمة وغيره من أهل الديانة إذا روى حديثاً ضعيفاً قال: حدثنا فلان مع البراءة من عهدته ، وربما قال هو والبيهقي: إن صح الخبر اله. وهذا التساهل والتشديد منقول (عن ابن مهدي) عبد الرحمن (وغير واحد) من الأئمة ؛ كأحمد بن حنبل ، وابن معين ، وابن المبارك ، والسفيانين ؛ بحيث عقد أبو أحمد بن عدي في مقدمة كامله، والخطيب في كفايته اذلك باباً "(۱).

وهذا الكلام يتعلق بالأحاديث التي تنسب للنبي صلى الله عليه وسلم فما بالك بغيرها ، وقد قال عباس الدوري: "سمعت أحمد بن حنبل وسئل _ وهو على باب أبي النضر هاشم بن القاسم – فقيل له: يا أبا عبد الله ، ما تقول في موسى بن عبيدة الربذي ، وفي محمد بن إسحاق؟ فقال: أما محمد بن إسحاق فهو رجل تكتب عنه هذه الأحاديث – كأنه يعني المغازي ونحوها _ ، وأما موسى بن عبيدة فلم يكن به بأس ، ولكنه حدث بأحاديث مناكير عن عبد الله بن دينار ، عن ابن عمر ، عن النبي صلى الله عليه وسلم . فأما إذا جاء الحلال والحرام أردنا قوما هكذا ، وقبض على أصابع يديه الأربع من كل يد ولم يضم الإبهام "(٢) ، وقال ابن مهدي: " إذا روينا عن النبي صلى الله عليه وسلم في الحلال والحرام والأحكام ،

⁽١) السخاوي، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي (١٥١/٢).

⁽۲) ابن معین، تاریخ ابن معین روایة الدوري (7./7).

تشددنا في الأسانيد وانتقدنا في الرجال ، وإذا روينا في الفضائل والثواب والعقاب ، تساهلنا في الأسانيد وتسامحنا في الرجال "(١).

ومن ينظر في صنيعهم يرى أن بعضهم يسوق الرواية بإسنادها دون بيان، كأبي نعيم الأصبهاني وغيره ، وهي طريقة معروفة كما قال ابن حجر: " والاكتفاء بالحوالة على النظر في الإسناد طريقة معروفة لكثير من المحدثين ، وعليها يحمل ما صدر من كثير منهم من إيراد الأحاديث الساقطة معرضين عن بيانها صريحاً ، وقد وقع هذا لجماعة من كبار الأئمة ، وكان ذكر الإسناد عندهم من جملة البيان "(٢) ، ويرى بعض المتأخرين أن ذكر الإسناد دون بيان لحاله لا يكفي ولا تبرأ به العهدة ، قال السخاوي: " لا يبرأ من العهدة في هذه الأعصار بالاقتصار على إيراد إسناده بذلك ؛ لعدم الأمن من المحذور به ، وإن صنعه أكثر المحدثين في الأعصار الماضية في سنة مائتين وهلمَّ جرّاً ؛ خصوصاً الطبراني وأبو نعيم وابن منده فإنهم إذا ساقوا الحديث بإسناده اعتقدوا أنهم برئوا من عهدته "(٣)، ومن أهل العلم من استنكر هذه الطريقة لما فيها من مفسدة ، فقد قال المعلمي: " وأما سياقه أي أبو نعيم في مؤلفاته الأخبار والروايات الواهية التي ينبغي الحكم على كثير منها بالوضع فمعروف ، ولم ينفرد بذلك بل كثير من أهل عصره ومن بعدهم شاركوه في ذلك، ولا سيما في كتب الفضائل والمناقب، ومنها مناقب الشافعي ومناقب أبي حنيفة . ثم يجيء من بعدهم فيحذفون الأسانيد ويقتصرون على النسبة إلى تلك الكتب، وكثيراً ما يتركون هذه النسبة إلى تلك

⁽١) البيهقي، المدخل إلى علم السنن (٢٧٢/١).

⁽۲) ابن حجر العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح ($^{1}/^{1}$).

⁽٣) السخاوي، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي (٢/٠٠).

الكتب، وكثيراً ما يتركون هذه النسبة أيضاً كما في (الإحياء) وغيره "(1)، ثم ساق كلام السخاوي السابق . ولا شك بأن الاكتفاء بذكر الإسناد لا يكفي في الأزمان المتأخرة ، وخاصة في الزمان المعاصر ؛ لأنه لا يحصل به التمييز إلا عند الباحث المتخصص الذي درس الإسناد .

* *

⁽١) المعلمي، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل (١١٤/١).

أقسام الأخبار

ولكي تتضح الصورة لمعرفة منهج أهل الحديث لابد من تقسيم الأخبار ؛ لأن كل قسم يختلف حكمه ، وهي _أي الأخبار _ كما يلي:

- الأخبار التي وردت في نصوص الكتاب والسنة.
 - الأخبار التي وردت عن أهل الكتاب.
- الأخبار التي وردت في كتب التراجم والمغازي والسير.

فأما القسم الأول: الأخبار التي وردت في الكتاب والسنة:

فهم يؤمنون بها ويرون أن القرآن والسنة كلاهما وحي من الله كما قال ابن حزم: " فأخبر تعالى كما قدمنا أن كلام نبيه صلى الله عليه وسلم كله وحي ، والوحي بلا خلاف ذكر ، والذكر محفوظ بنص القرآن ؛ فصح بذلك أن كلامه صلى الله عليه وسلم كله محفوظ بحفظ الله عز وجل ، مضمون لنا أنه لا يضيع منه شيء؛ إذ ما حفظ الله تعالى فهو باليقين لا سبيل إلى أن يضيع منه شيء ، فهو منقول إلينا كله ، فلله الحجة علينا أبداً "(۱). وهذا هو الذي ذهب إليه أهل الحديث: أن القرآن والسنة كلاهما محفوظ ؛ لأن الله تكفل بحفظ هذا الدين ، وضياع أحدهما هو ضياع للدين كله ، ولذلك قيض الله أهل الحديث فبينوا الأحاديث صحيحها من سقيمها ، وقد قيل لابن المبارك: " هذه الأحاديث الموضوعة ، فقال: تعيش لها الجهابذة: ﴿ إنّا خُنُ نَزَّلنَا الذِّكُرَ وَإِنَّا لَهُ

⁽۱) ابن حزم ، الإحكام في أصول الأحكام (٩٨/١)، وانظر: السنة النبوية المصدر الثاني للتشريع الإسلامي ومكانتها من حيث الاحتجاج والعمل لمحمد بن عبد الله باجمعان ص٠٤٠.

د ، عثمان یوسف جزاع الشعلان

لَّافِظُونَ ﴾ (الحجر: ٩) (١) ، ولذلك تحدى الدارقطني أن يكذب أحد في الحديث فقال: "يا أهل بغداد لا تظنون أن أحداً يقدر يكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولذلك فإن وسلم وأنا حي (٢). فهم الذين يحمون سنة النبي صلى الله عليه وسلم ، ولذلك فإن أهل الحديث يطبقون قواعد هذا العلم على تلك الأخبار الواردة في نصوص السنة النبوية لتمييز ما صح من أخبارها ، فإذا صح الإسناد قبلوه ، وإلا رُدّ ، ومن أمثلة هذه الأخبار ما ورد في الصحيحين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "كانت بنو إسرائيل يغتسلون عراة، ينظر بعضهم إلى بعض ، وكان موسى صلى الله عليه وسلم من يغتسل وحده ، فقالوا: والله ما يمنع موسى أن يغتسل معنا إلا أنه آدر ، فذهب مرة يغتسل ، فوضع ثوبه على حجر ، ففر الحجر بثوبه ، فخرج موسى في إثره ، يقول: ثوبي يا حجر ، حتى نظرت بنو إسرائيل إلى موسى ، فقالوا: والله ما بموسى من بأس، وأخذ ثوبه ، فطفق بالحجر ضرباً (٢). فهذا خبر من أخبار السنة النبوية يخبر به النبي صلى الله عليه وسلم عن نبي الله موسى ،

وأما القسم الثاني: الأخبار التي وردت عن أهل الكتاب (الاسرائيليات):

فكرهه بعض العلماء ، ومنهم من يرى منعه ، وقد روي عن الشافعي وسأله رجل عن شيء من أمر نوح عليه السلام ، فقال الشافعي: "ليت أنا نجد بيننا وبين نبينا صلى الله عليه وسلم شيئاً يصح فكيف بيننا وبين نوح " ، فقال الخطيب

⁽١) السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (٣٣٣/١).

⁽٢) ابن الجوزي، الموضوعات (١/٥٤).

⁽٣) أخرجه البخاري (٢٧٨)، ومسلم (١٥٥-(٣٣٩).

معلقاً: "وإنما كره العلماء رواية أحاديث الأنبياء وأقاصيص بني إسرائيل المأخوذة عن الصحف مثل ما رواه وهب بن منبه _ وكان يذكر أنه وجده في كتب المتقدمين _ وتلك الصحف لا يوثق بها ولا يعتمد عليها "(۱) ، وقال الخطيب أيضاً: "وكذلك ما نقل عن أهل الكتاب أنفسهم دون أخذه من صحفهم، فإن إطراحه واجب والصدوف عنه لازم ، وقد كان محمد بن إسحاق صاحب السيرة ضمن كتبه من ذلك أشياء كثيرة"(۱) ، وقد عاب يحيى القطان على ابن إسحاق روايته عنهم ، قال الفلاس: " سمعت يحيى يقول: قال رجل لابن إسحاق: كيف حديث شرحبيل بن سعد ؟ فقال: وأحد يحدث عن شرحبيل! فقال يحيى: العجب رجل يحدث عن أهل الكتاب ويرغب عن شرحبيل بن سعد وها هنا من يحدث عنه "(۲) ، ويعاب عليه أنه يدلس عنهم كما قال ابن رجب: " وربما دلس عن أهل الكتاب ما يأخذه عنهم من الأخبار "(۱) . وحكى الزركشي الإجماع على منع الأخذ عنهم ، فقد حكى ابن حجر في الفتح عنه أنه قال: " والاشتغال بنظرها وكتابتها لا يجوز بالإجماع ، وقد غضب صلى الله عليه وسلم حين رأى مع عمر صحيفة فيها شيء من التوراة ، وقال: (لو كان موسى حيّاً ما وسعه إلا اتباعي) (۱)

⁽١) البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١١٤/٢).

⁽٢) البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١١٤/٢).

⁽٣) أخرجه ابن عدي في الكامل (٦/٤).

⁽٤) ابن رجب، شرح علل الترمذي (٤١٣/١).

^(°) أخرجه أحمد (٢٢٣١)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٢٨١١٢)، وأبو يعلى (٢١٣٥)، وابريق مجالد بن والبيهقي (٢٢٣٨)، وابن عبد البر في جامع بين العلم (١٤٩٧) من طريق مجالد بن سعيد، عن الشعبي، عن جابر به .

وفيه مجالد بن سعيد وقد ضعفوه بأخرة ، لكن الذي روى عن مجالد هو: هشيم، وقد قال ابن مهدي: "حديث مجالد عند الأحداث يحيى بن سعيد ، وأبي أسامة ليس بشيء ، =

ولولا أنه معصية ما غضب فيه "، ثم تعقبه ابن حجر فقال: " إن ثبت الإجماع فلا كلام فيه ، وقد قيده بالاشتغال بكتابتها ونظرها ، فإن أراد من يتشاغل بذلك دون غيره فلا يحصل المطلوب ؛ لأنه يفهم أنه لو تشاغل بذلك مع تشاغله بغيره جاز ، وإن أراد مطلق التشاغل فهو محل النظر ". وقال أيضاً: " وفي استدلاله على عدم الجواز الذي ادعى الإجماع فيه بقصة عمر نظر "، ثم ساق الحديث وضعفه (۱).

قلت: والذي يظهر أن الخطيب يفرق بين من أخذه من كتبهم وبين من أخذه من أخذه من أخذه من أخذه من أفواههم ، وكأنه يشدد في المنع في الأخذ من أفواههم ؛ ولعل ذلك لانعدام العدالة ، وأما الزركشي فيرى المنع من الأخذ من كتبهم والنظر فيها ، ولم يذكر ما يتعلق بالنوع الآخر.

ومنهم من يرى جوازه ، بل وروي عن بعض الصحابة فعله ، يقول شيخ الإسلام: " ولهذا غالب ما يرويه إسماعيل بن عبد الرحمن السدي الكبير في تفسيره عن هذين الرجلين: ابن مسعود وابن عباس، ولكن في بعض الأحيان ينقل عنهم ما يحكونه من أقاويل أهل الكتاب التي أباحها رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث قال: (بلغوا عنى ولو آية، وحدثوا عن بنى إسرائيل ولا حرج، ومن

وقال ابن عدي: "له عن الشعبي عن جابر أحاديث صالحة" وهذا يقوي روايته ، فهو وقال ابن عدي: "له عن الشعبي عن جابر أحاديث صالحة" وهذا يقوي روايته ، فهو إسناد جيد ، والله أعلم . انظر ترجمته في التاريخ الكبير ((//8))، الجرح والتعديل ((//8))، الكامل لابن عدي ((//8))، الضعفاء لابن الجوزي ((//8))، تاريخ الإسلام ((//8))، سير أعلام النبلاء ((//8))، تهذيب التهذيب ((//8))، تقريب التهذيب ((//8))، وم (//8)).

⁽١) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري (٥٢٥/١٣).

كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار) رواه البخاري^(۱) عن عبد الله بن عمرو؛ ولهذا كان عبد الله بن عمرو قد أصاب يوم اليرموك زاملتين من كتب أهل الكتاب، فكان يحدث منهما بما فهمه من هذا الحديث من الإذن في ذلك "(۲)، وقال صالح في مسائله لأحمد: "قلت: قول النبي صلى الله عليه وسلم: (حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج) يحدث الرجل بكل شيء يريد ؟ قال أبي: يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (من حدث عني حديثاً يرى أنه كذب، فهو أحد الكذابين) (۳) وقال صلى الله عليه وسلم: (حدثوا عن بني إسرائيل

⁽١) أخرجه البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء، باب: ما ذكر عن بني إسرائيل، ح (٣٤٦١).

⁽۲) ابن تیمیة، مجموع الفتاوی (۳۱/۱۳).

⁽٣) حديث صحيح ، روي عن سمرة وعلي والمغيرة. رواه الحكم بن عتيبة واختلف عنه: فرواه شعبة، عن الحكم، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن سمرة بن جندب مرفوعاً . أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه باب (١)، وابن ماجه (٣٩)، وأحمد (٢٠٢٢١)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٢٧٢٧٣)، والبزار (٤٥٩١)، وابن حبان (٢٩) من طريق شعبة به. وهو إسناد صحيح رجاله ثقات.

ورواه الأعمش عن الحكم، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن علي مرفوعاً، أخرجه ابن ماجه (٤٠)، وعبد الله بن أحمد في زوائده على المسند (٩٠٣)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٢٧٢٧٤)، والطحاوي في المشكل (٢٢١) من طريق الأعمش، وتابعه ابن أبي ليلى عن الحكم بإسناده إلى علي، أخرجه البزار (٦٨٠) من طريق ابن أبي ليلى، وابن أبي ليلى هذا هو محمد بن عبد الرحمن وهو سيئ الحفظ، ورواية شعبة أرجح وأصح من رواية الأعمش وابن أبي ليلى، ورجحها الترمذي وأبو زرعة والبزار، قال الترمذي: "وروى الأعمش، وابن أبي ليلى، عن الحكم، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن علي، عن النبي صلى الله عليه وسلم. وكأن حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى عن سمرة عند أهل الحديث أصح ". وقال ابن أبي حاتم في العلل (١١١/١): سمعت أبا زرعة يقول: هذا خطأ؛ والصحيح عن شعبة، عن الحكم، عن البن أبي ليلى، عن سمرة، =

ولا حرج)، ففرّق بين ما يحدث عنه وما يحدث عن بني إسرائيل ، فقال: (حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج؛ فإنه كانت فيهم الأعاجيب)(١) ، فيكون الرجل يحدث

=عن النبي صلى الله عليه وسلم. وقال البزار (٥/٥٥): وهذا الحديث قد رواه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم، وشعبة أحفظ من محمد بن عبد الرحمن، ولا نعلم روى عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن سمرة، إلا هذا الحديث.

وأما حديث المغيرة، فقد أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه باب (۱)، والترمذي (٢٦٦٢)، وابن ماجه (٤١)، وأحمد (١٨٢١١)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٢٧٢٧٢)، والطبراني في الكبير (١٠٢١)، (٢٠٢١)، والبغوي في شرح السنة (١٢٣) من طريق حبيب بن أبي ثابت، عن ميمون بن أبي شبيب، عن المغيرة بن شعبة به. وفي إسناده ميمون بن أبي شبيب فهو كثير الإرسال وقد عنعنه، وأنكر الفلاس سماعه من الصحابة. انظر: التاريخ الكبير (٧/٣٨)، الجرح والتعديل (٨/٤٣٤)، تهذيب التهذيب (١٩٧/٤)، شرح السنة للبغوي (١/٢٦٦)، تقريب التهذيب (ص٢٢٣)، مراسيل ابن أبي حاتم (٢١٤/١)، تحفة التحصيل (ص٣٢٢)،

(۱) حديث صحيح لغيره ، أخرجه ابن أبي شيبة في الأدب (۲۰٦)، وأحمد في الزهد (۸۸)، وعبد بن حميد في المنتخب (١٥٤)، وابن أبي الدنيا في من عاش بعد الموت (٥٨)، وتمام في الفوائد (٢٢٩) والخطيب في تاريخه (٢١٩/١) من طريق الربيع بن سعد، عن ابن سابط ، عن جابر مرفوعاً، وفيه عبد الرحمن بن سابط وهو ثقة كثير الإرسال، ولكن قال ابن أبي حاتم: عن عمر مرسل وعن جابر متصل. انظر: الجرح والتعديل (٥/٤٠٠). وأما الربيع بن سعد الجعفي فقد قال أبو حاتم كما في الجرح والتعديل (٣/٢٦٤): لا بأس به. وقال ابن رجب في أهوال القيامة (ص ٢١): " وهذا إسناد جيد، والربيع هذا كوفي ثقة قاله ابن معين، لكن قوله: [ثم أنشأ يحدث] إلى آخر القصة إنما هي حكاية عبد الرحمن بن سابط، كذا روى ابن عيينة عن الربيع عن عبد الرحمن بن سابط من قوله. وخرج البزار في مسنده أول الحديث ولم يذكر فيه قصة الرفقة وهي مدرجة في الحديث كما بينا ". قلت: ربيع بن سعد وثقه أبو حاتم كما سبق، ولم أجد كلام ابن معين الذي ذكره ابن=

عن بني إسرائيل وهو يرى أنه ليس كذلك ؛ فلا بأس أن يحدث به ، ولا يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم إلًا ما يرى أنه صدق (()) ، وقال الشافعي: "معنى حديث النبي صلى الله عليه وسلم: (حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج): أي لا بأس أن تحدثوا عنهم مما سمعتم ؛ وإن استحال أن يكون في هذه الأمة مثل ما روي أن ثيابهم تطول والنار التي تنزل من السماء فتأكل القربان ليس أن يحدث عنهم بالكذب (()).

وقد قسمها البقاعي إلى أقسام حيث يقول: "قوله: (كراهية رواية أحاديث بني إسرائيل) اعلم أن أحاديث بني إسرائيل على أقسام:

الأولى: أن يعرف صدقه بإخبار نبينا صلى الله عليه وسلم فلا ريب في حسن روايته وعدم الحرج فيه.

والثاني: أن يعرف كذبه ، فلا ريب في تحريم روايته إلا على وجه البيان لحاله.

=رجب فيه ، وإنما وجدت كلامه في ربيعة بن حسان كما في الجرح والتعديل ($^{0}\Lambda/^{0}$)، والذي ذكره البوصيري وابن حجر في المطالب ($^{0}\Lambda/^{0}$) هو ربيعة بن حسان، وذكر الرواية مرسلة عن ابن سابط دون ذكر جابر، وقال ابن حجر: هذا مرسل. وقال البوصيري في إتحاف الخيرة ($^{0}\Lambda/^{0}$): هذا إسناد مرسل ضعيف؛ لجهالة ربيعة بن حسان. وفي المسندة يرويه وكيع عن ربيع بن سعد، ووكيع مقدم على مروان بن معاوية الذي روى عن ربيعة بن حسان ، فمروان معروف بتدليس الشيوخ، انظر: التقريب ($^{0}\Lambda$)، والذي يظهر لي أنه ربيع بن سعد ، وهو لا بأس به، فهو إسناد حسن والحديث صحيح لغيره سوى القصة المدرجة.

⁽۱) مسائل الإمام أحمد بن حنبل، رواية أبي الفضل ابنه صالح ص (۲۸۹)، وانظر: الجامع لعلوم الإمام أحمد - علوم الحديث (۵۲/۱۵).

⁽٢) أخرجه الخطيب في أخلاق الراوي (١١٧/٢).

والثالث: ما يظن كذبه وهو يحتمل الصدق فلا تتبغي روايته. وتحمل الكراهة بالنسبة إلى هذا القسم على ظاهره، وبالنسبة إلى الذي قبله على التحريم استعمالاً للمشترك في معنييه.

والرابع: أن يتساوى فيه الاحتمالان فهذا هو المراد بقوله صلى الله عليه وسلم: (حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج) "(١).

قلت: والذي يظهر أن الخطيب يرى جواز رواية القسم الأول والمأثور عن السلف حيث يقول:

" وأما ما حفظ من أخبار بني إسرائيل وغيرهم من المتقدمين عن رسول رب العالمين وعن صحابته الأخيار المنتخبين صلى الله عليه وعليهم أجمعين وعن العلماء من سلف المسلمين، فإن روايته تجوز ونقله غير محظور "(٢) ، وظاهر كلام أحمد أنه يرى الجواز مطلقاً ، وأما الشافعي فظاهر كلامه أنه يمنع القسم الثاني والثالث ويجيز الرابع ، ونقل عنه ابن حجر ما يدل على ذلك فقال: "قال الشافعي: من المعلوم أن النبي صلى الله عليه وسلم لا يجيز التحدث بالكذب ؛ فالمعنى: حدثوا عن بني إسرائيل بما لا تعلمون كذبه ، وأما ما تجوزونه فلا حرج عليكم في التحدث به عنهم ، وهو نظير قوله: (إذا حدثكم أهل الكتاب فلا عليكم في التحدث به عنهم) ولم يرد الإذن ولا المنع من التحدث بما يقطع بصدقه "(٣)، فلا خلاف بينهم في القسم الأول ، وأما الرابع فمن أجازه يرى روايته بصدقه "(٣)، فلا خلاف بينهم في القسم الأول ، وأما الرابع فمن أجازه يرى روايته دون الإيمان به أو التكذيب به كما قال شيخ الإسلام: "ولكن هذه الأحاديث

⁽١) البقاعي، النكت الوفية بما في شرح الألفية (٢/٣٤٠).

⁽٢) البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١١٥/٢). وانظر: فتح المغيث (٢/٣).

⁽٣) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري (٩٩/٦).

الإسرائيلية تذكر للاستشهاد لا للاعتقاد، فإنها على ثلاثة أقسام: "أحدها: ما علمنا صحته مما بأيدينا مما يشهد له بالصدق فذاك صحيح . والثاني: ما علمنا كذبه بما عندنا مما يخالفه . والثالث: ما هو مسكوت عنه لا من هذا القبيل ولا من هذا القبيل فلا نؤمن به ولا نكذبه وتجوز حكايته لما تقدم "(۱).

والإسرائيليات على نوعين:

- النوع الأول: ما رواه بعض الصحابة عن أهل الكتاب.
- النوع الثاني: ما رفع إلى النبي صلى الله عليه وسلم من حديثه عن بني إسرائيل.

ومن أمثلة النوع الأول من الإسرائيليات ما أخرجه أبو نعيم (٢) قال: حدثنا محمد بن علي (٦)، ثنا محمد بن الحسن بن قتيبة (٤)، ثنا صفوان بن صالح، ثنا رواد بن الجراح، ثنا صدقة بن يزيد، عن عمرو بن عبد الله، عن كعب المسلم، قال: " إن الله تعالى يقول في التوراة لبيت المقدس: أنت عرشي الأدنى ومنك بسطت الأرض، ومنك ارتفعت إلى السماء، وكل ماء عذب يسيل من رؤوس الجبال من تحتك يخرج، ومن مات فيك فكأنما مات في السماء، ومن مات حولك فكأنما مات فيك أرسل عليك ناراً من السماء تأكل آثار أكف بني آدم وأقدامهم، وأرسل عليك ماء من تحت العرش فأغسلك حتى أتركك مثل المهاة، وأضرب سوراً من الغمام غِلْظُهُ: اثني عشر

⁽۱) ابن تیمیة، مجموع الفتاوی (۳۲٦/۱۳).

⁽٢) الحلية (٦/٦).

⁽٣) هو محمد بن علي بن عاصم كما في الصحابة لأبي نعيم (٥٦٣٤)، وهو المعروف بابن المقرئ نُسب إلى جده، واسمه محمد بن إبراهيم بن علي بن عاصم. وهو ثقة انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ للذهبي (١٢١/٣).

⁽٤) هو محمد بن الحسن بن قتيبة العسقلاني، أبو العباس اللّخمي شيخ الشام. وقد وثقه الدارقطني وغيره، انظر: سير أعلام النبلاء (٢٩٢/١٤)، تاريخ الإسلام (١٦٥/٧)، إرشاد القاصي والداني (٥٣٠/١).

ميلاً ، وأجعل عليك قبة جَبَاثُها بيدي ، وأنزل فيك روحي وملائكتي يسبحون فيك إلى يوم القيامة ينظرون إلى ضوء القبة من بعيد يقولون طوبى لوجه خر لله فيك ساحداً ".

فيه رواد بن الجراح^(۱)، وقد اختلط بأخرة فترك حديثه. وفيه صدقة بن يزيد وهو ضعيف^(۲). وأما عمرو بن عبد الله فلم أجد ما يميزه، لكن يظهر لي أنه أبو إسحاق السبيعي ، فقد روى عن ما يزيد عن ثلاثين من الصحابة^(۳) ، وهو ممن اختلط بأخرة كما ذكر أبو زرعة وابن حجر وغيرهم، وأنكر الذهبي اختلاطه والأظهر أنه اختلط^(٤). وفيه صفوان وهو مدلس^(٥). فالرواية إسنادها ضعيف ،

⁽۱) هو أبو عصام العسقلاني، انظر ترجمته في: التاريخ الكبير (۳۳۲/۳)، الجرح والتعديل (۳۲/۳)، الحاشف (۳۲/۲)، السلام (۲۱۲/۰)، الكاشف لابن عدي (۷/۲)، تهذيب التهذيب (۲۱۲/۱)، الكامل لابن عدي (۵۷/۱)، تهذيب التهذيب (۲۱۲/۱)، التقريب (ص ۱۹۸)، مجمع الزوائد (۸/۶).

⁽۲) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير (٤/ ٢٩٥)، والضعفاء للنسائي (٥٨/١)، الجرح والتعديل (٢) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير (١٢٤/٥)، الضعفاء لابن الجوزي (٥٥/٢)، سير أعلام النبلاء (٥٥/٢).

⁽٣) قال أبو نعيم في تاريخه (١/١٥٤): "من كبار تابعي أهل الكوفة ، روى عن أربعة وثلاثين نفساً من الصحابة."

⁽٤) انظر ترجمته في التاريخ الكبير (٢٤٧/٦)، تهذيب الكمال (٥٠٢٧)، الجرح والتعديل (٢/٦)، تاريخ الإسالام (٤٧٣/٣)، تذكرة الحفاظ (٨٦/١)، سير أعالام النبلاء (٣٩٢/٥)، تهذيب التهذيب (٣٨٤/٣)، ميزان الاعتدال (٢٠٨/٢)، الكواكب النيرات (ص٤٥٣)، اختلاط الرواة الثقات (ص١٣١).

^(°) صفوان بن صالح الدمشقي، قال ابن حجر: " ثقة وكان يدلس تدليس التسوية." وقد ذكره في الثالثة في طبقات المدلسين (٣٩/١) وانظر ترجمته في: الجرح والتعديل (٤٢٥/٤)، تهذيب الكمال (١٩/١٣)، سير أعلام النبلاء (٤٢٥/١)، تقريب التهذيب (٢٩٣٤).

وعلى فرض صحتها فهي من الإسرائيليات التي فيها من الكذب الكثير ، وهي مخالفة لما جاء في ديننا ، وقد نص العلماء على كذبها ، قال ابن القيم: "ومن ذلك الحديث الذي يروى في الصخرة أنها عرش الله الأدنى تعالى الله عن كذب المفترين. ولما سمع عروة بن الزبير هذا قال: سبحان الله! يقول الله تعالى: ﴿ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ والأَرْضَ ﴾ . وتكون الصخرة عرشه الأدنى)! وكل حديث في الصخرة فهو كذب مفترى ، والقدم (١) الذي فيها كذب موضوع مما عملته أيدي المزورين الذين يروجون لها ليكثر سواد الزائرين "(١).

وأما النوع الثاني فهو ما رفع إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد سبق ذكر مثال له في قصة موسى عليه السلام السابقة . فالحاصل أن أهل الحديث ينظرون في تلك الأخبار على اختلاف أنواعها ، فما ثبت بطلانه من جهة الإسناد والمتن فإنه مردود ، وما ثبتت صحته فهو مقبول إذا وافق الكتاب والسنة، وأما التي لا تخالف ولا توافق فاختلفوا في جواز روايتها على ما سبق ذكره، والذين يرون جواز رواية الإسرائيليات يجيزونها من باب الاستئناس وليس من باب الاحتجاج، والله أعلم.

القسم الثالث: الأخبار التي وردت في كتب التراجم والمغازي والسير، وهذه الأخبار على أقسام:

1. الأخبار التي يتعلق بها جرح الراوي أو تعديله ، بحيث يترتب عليها طعن في الراوي أو جرحه في عدالته أو ضبطه، أو التي فيها ذكر لقاء الراوي لشيخه أو سماعه منه، فإنهم يجرون عليها قواعد أهل الحديث ؛ لما يترتب عليها من

⁽١) أي آثار القدم في المعراج.

⁽٢) المنار المنيف (٨٦/١).

قبول أو رد لحديثه . ولذلك يقول المزي: "وما لم نذكر إسناده فيما بيننا وبين قائله: فما كان من ذلك بصيغة الجزم ، فهو مما لا نعلم بإسناده عن قائله المحكى ذلك عنه بأساً ، وما كان منه بصيغة التمريض ، فربما كان في إسناده إلى قائله ذلك نظر "(١) ، ومن أمثلة ذلك ما رواه على بن عبد العزيز البغوي عن سليمان بن أحمد قال: سمعت عبد الرحمن بن مهدى يقول: ما رأيت شامياً أثبت من فرج بن فضالة . قال ابن حجر: " لا يغتر أحد بالحكاية المروية في توثيقه عن ابن مهدي ، فإنها من رواية سليمان بن أحمد الواسطي وهو كذاب "(٢) ، وكذلك لو شذ بعضهم في جرح كما قال ابن السبكي: " لا يلتفت إلى كلام ابن أبي ذيب في مالك، وابن معين في الشافعي ، والنسائي في أحمد بن صالح ؛ لأن هؤلاء أئمة مشهورون صار الجارح لهم كالآتي بخبر غريب ، لو صح لتوفرت الدواعي على نقله وكان القاطع قائماً على كذبه "(٣). ومن أمثلته أيضاً ما ذكره الذهبي في ترجمة الصحابي عبد الله بن الحارث الزبيدي حيث قال: " وزعم من لا معرفة له: [أن الإمام أبا حنيفة لقيه ، وسمع منه] ، وهذا جاء من رواية رجل متهم بالكذب ، ولعل أبا حنيفة أخذ عن عبد الله بن الحارث الزبيدي الكوفي أحد التابعين ، فهذا محتمل ، وأما الصحابي ، فلم يره أبداً "(١) ، ومن أمثلته ما رواه البخاري في تاريخه عن أبي الجوزاء أوس الربعي قال: أقمت مع ابن عباس وعائشة اثنتي عشرة سنة ليس من القرآن آية إلا سألتهم عنها. قال البخاري: في

⁽١) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٢/١).

⁽٢) ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب (٣٨٣/٣). وانظر: ضوابط الجرح والتعديل لعبد العزيز العبد اللطيف (ص٦٥-٦٦).

⁽٣) السبكي، طبقات الشافعية الكبرى (١٢/٢).

⁽٤) الذهبي، سير أعلام النبلاء ($^{\text{MAV}}$).

إسناده نظر (1). ومن أمثلته ما ذكره البخاري في ترجمة حصين بن نمير حيث قال: "ويقال إنه فيمن أحرق الكعبة، ولم يصح إسناده (1).

٢. الأخبار التي فيها ذكر بعض الكرامات أو الأمور الخارقة للعادة ، أو التي تخالف المعقول، فإنهم يجرون عليها قواعد أهل الحديث ، فمن أمثلة ذلك ما رواه "عثمان بن محمد العثماني، حدثنا خالد بن النضر، حدثنا محمد بن موسى الحرشي ، حدثنا النضر بن كثير السعدي ، حدثنا عبد الواحد بن زيد ، قال: كنت مع أيوب السختياني على حراء ، فعطشت عطشاً شديداً حتى رأى ذلك في وجهى، وقلت له: قد خفت على نفسى. قال: تستر على؟ قلت: نعم. فاستحلفني، فحلفت له ألا أخبر أحداً ما دام حيّاً. فغمز برجله على حراء ، فنبع الماء، فشربت حتى رويت ، وحملت معى من الماء. قال الذهبي: لا يثبت هذا ، وعثمان تالف "^(٣). ومن أمثلته ما يرويه الرافضة عن المهدى المنتظر محمد بن الحسن ، حيث قال الذهبي: " ويزعمون أن محمداً دخل سرداباً في بيت أبيه، وأمه تنظر إليه، فلم يخرج إلى الساعة منه، وكان ابن تسع سنين. ثم قال الذهبي معلقاً: " نعوذ بالله من زوال العقل ، فلو فرضنا وقوع ذلك في سالف الدهر ، فمن الذي رآه ؟ ومن الذي نعتمد عليه في إخباره بحياته ؟ ومن الذي نص لنا على عصمته، وأنه يعلم كل شيء ؟ هذا هوس بين، إن سلطناه على العقول ضلت وتحيرت، بل جوزت كل باطل. أعاذنا الله واياكم من الاحتجاج بالمحال والكذب، أو رد الحق الصحيح كما هو ديدن الإمامية "(٤). وكذلك ما روي عن خالد بن معدان

⁽١) البخاري، التاريخ الكبير (١٦/٢).

⁽٢) المرجع السابق (7/3-0).

⁽٣) الذهبي، سير أعلام النبلاء (٢٣/٦).

⁽٤) المرجع السابق (١٢١/١٣).

____ د ٠ عثمان يوسف جزاع الشعلان

الحمصي أنه كان يسبح في اليوم أربعين ألف تسبيحة سوى ما يقرأ من القرآن ، فلما مات، فوضع على السرير ليُغسّل جعل يحرك أصبعه بالتسبيح . قال الذهبي: هذا إسناد منقطع(١).

٣. الأخبار التي رويت عن الصحابة أو ذكر ما شجر بينهم ، أو ما ورد في كلام العلماء الأقران فيما بينهم، فإنهم يطبقون عليها قواعد أهل الحديث؛ لما وقع فيها من الكذب والافتراء ، يقول الذهبي: "كلام الأقران إذا تبرهن لنا أنه بهوى وعصبية لا يلتفت إليه ، بل يطوى ولا يروى ، كما تقرر عن الكف عن كثير مما شجر بين الصحابة وقتالهم رضى الله عنهم أجمعين ، وما زال يمر بنا ذلك في الدواوين والكتب والأجزاء ، ولكن أكثر ذلك منقطع وضعيف وبعضه كذب ، وهذا فيما بأيدينا وبين علمائنا فينبغى طيه واخفاؤه ، بل إعدامه لتصفو القلوب ، وتتوفر على حب الصحابة والترضى عنهم ، وكتمان ذلك متعين عن العامة "(٢) ، وقال أيضاً: " فأما ما تتقله الرافضة ، وأهل البدع في كتبهم من ذلك ، فلا نعرج عليه ولا كرامة ، فأكثره باطل وكذب وافتراء ، فدأب الروافض رواية الأباطيل أو رد ما في الصحاح والمسانيد ، ومتى إفاقة من به سكران ؟! ثم قد تكلم خلق من التابعين بعضهم في بعض ، وتحاربوا وجرت أمور لا يمكن شرحها، فلا فائدة في بثها، ووقع في كتب التواريخ ، وكتب الجرح والتعديل أمور عجيبة، والعاقل خصم نفسه، ومن حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه، ولحوم العلماء مسمومة، وما نقل من ذلك لتبيين غلط العالم وكثرة وهمه أو نقص حفظه، فليس من هذا النمط، بل لتوضيح الحديث الصحيح من الحسن ، والحسن من الضعيف $^{(7)}$ ، وقال الخطيب:

⁽١) المرجع السابق (٤/٠٤٥).

⁽٢) الذهبي، سير أعلام النبلاء (١٠)٩).

⁽٣) المرجع السابق (١٠/٩٣).

"وليجتنب المحدث رواية ما شجر بين الصحابة، ويمسك عن ذكر الحوادث التي كانت منهم، ويعم جميعهم بالصلاة عليهم والاستغفار لهم"(۱)، ولذلك عاب ابن الصلاح على ابن عبد البر إيراد تلك الأخبار فقال عن كتابه: "ومن أجلها وأكثرها فوائد كتاب [الاستيعاب لابن عبد البر] لولا ما شانه به من إيراده كثيراً مما شجر بين الصحابة وحكاياته عن الإخباريين لا المحدثين . وغالب على الإخباريين الإكثار والتخليط فيما يروونه "(۱). ومن أمثلته ما روي أن معاوية رضي الله عنه أنه سمّ الحسن، فقد قال شيخ الإسلام: "فهذا مما ذكره بعض الناس، ولم يثبت ذلك ببينة شرعية ، أو إقرار معتبر، ولا نقل يجزم به . وهذا مما لا يمكن العلم به ، فالقول به قول بلا علم"(۱)، فأمثال هذه الروايات التي يُقصد بها الطعن بالصحابة افتراها أهل البدع ، وأهل الحديث لا يعرضون عن ذكرها ، ويستعملون قواعد أهل الحديث لبيان صحتها من ضعفها ، فإذا كانت ثابتة أعرضوا عن ذكرها والتمسوا العذر ، وإن كانت مكذوبة بينوا بطلانها نصرة لأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم .

٤. الأخبار التي يحصل فيها التعارض في متونها أو التي فيها مخالفة لأصول الشريعة وقواعدها، فإنهم يجرون عليها قواعد المحدثين، يقول أكرم العمري: " وتبرز مؤلفات متأخرة محاكمات دقيقة للمتون، كما يتضح ذلك بجلاء لمن يطلع على البداية والنهاية لابن كثير، وفتح الباري للحافظ ابن حجر في

⁽١) البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١١٩/٢).

⁽٢) ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث (ص٢٦٧).

⁽⁷⁾ ابن تیمیة، منهاج السنة (19/13).

شرحه لقسم المغازي من صحيح البخاري"(١) ، ومن ذلك ما ذكره العمري حيث يقول: " وقدم موسى بن عقبة غزوة بني المصطلق إلى السنة الرابعة مخالفاً معظم كتاب السيرة الذين يجعلونها في السنة السادسة ، وتابعه ابن القيم والذهبي بناء على نقد المتن ؛ حيث اشترك سعد بن معاذ بالغزوة ، وقد استشهد في أعقاب غزوة بنى قريظة "(٢) ، وكذلك ما يتعلق بعمر خديجة عند زواج النبى صلى الله عليه وسلم بها ، حيث يقول العمري: " ويذهب ابن إسحاق إلى أن خديجة كانت في الثامنة والعشرين من العمر ، في حين تذهب رواية الواقدي إلى أنها كانت في الأربعين ، وقد أنجبت خديجة من رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكرين وأربع إناث؛ مما يرجح رواية ابن إسحاق ، فالغالب أن المرأة تبلغ سن اليأس من الإنجاب قبل الخمسين "(٢) ، ومن أمثلته ما ذكره ابن كثير حيث يقول: " قد ادعى يهود خيبر في أزمان متأخرة بعد الثلاثمائة أن بأيديهم كتاباً من رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه أنه وضع الجزية عنهم ، وقد اغتر بهذا الكتاب بعض العلماء حتى قال بإسقاط الجزية عنهم، من الشافعية: الشيخ أبو على بن خيرون ، وهو كتاب مزور مكذوب مفتعل لا أصل له، وقد بينت بطلانه من وجوه عديدة في كتاب مفرد ، وقد تعرض لذكره وابطاله جماعة من الأصحاب في كتبهم كابن الصباغ في مسائله ، والشيخ أبي حامد في تعليقته ، وصنف فيه ابن المسلمة جزءاً منفرداً للرد عليه ، وقد تحركوا به بعد السبعمائة وأظهروا كتاباً فيه نسخة ما ذكره الأصحاب في كتبهم، وقد وقفت عليه فإذا هو مكذوب، فإن فيه شهادة سعد

⁽۱) د.أكرم ضياء العمري، السيرة النبوية الصحيحة، محاولة لتطبيق قواعد المحدثين في نقد روايات السيرة النبوية (ص٢٧).

⁽٢) المرجع السابق (ص٢٦).

⁽٣) المرجع السابق (ص١٣٦).

بن معاذ وقد كان مات قبل زمن خيبر ، وفيه شهادة معاوية بن أبي سفيان ولم يكن أسلم يومئذ ، وفي آخره وكتبه علي بن أبو طالب وهذا لحن وخطأ ، وفيه وضع الجزية ولم تكن شرعت بعد ، فإنها إنما شرعت أول ما شرعت وأخذ من أهل نجران . وذكروا أنهم وفدوا في حدود سنة تسع، والله أعلم"(١).

0. الأخبار التي ليس فيها شيء مما سبق ، وإنما هي مما يروى من الحوادث اليومية أو ما يحصل في البيوت وأمثالها، فيتساهل فيها على الأصل في تعامل أهل الحديث مع غير ما يُروى في الحلال والحرام وغيره كما سبق ، فما اشتهر وانتشر ولم يحصل فيه الاختلاف فيقبل ، ويراعي جانب المعقول أيضاً ، ومن أمثلة ذلك ما رواه عمرو بن قيس الملائي قال: سمعت جعفر بن محمد يقول: برئ الله ممن تبرأ من أبي بكر وعمر. قال الذهبي معلقاً: " هذا القول متواتر عن جعفر الصادق، وأشهد بالله إنه لبار في قوله ، غير منافق لأحد ، فقبح الله الرافضة "(٢). فلم يتعرض لإسناده لأنه أمر مشتهر عن جعفر الصادق ، فيتساهل بمثل هذه الأخبار ، ومن أمثلته أيضاً قال السلمي: حدثنا محمد بن عبد الله بن شاذان: سمعت محمد بن علي الكتاني يقول: دخل الحلاج مكة ، فجهدنا حتى أخذنا مرقعته ، فأخذنا منها قملة، فوزناها فإذا فيها نصف دانق(٦) من شدة مجاهدته. قال الذهبي: " ابن شاذان متهم، وقد سمعنا بكثرة القمل ، أما كبر القمل ، فما وقع ، ولو كان يقع ، لتداوله متهم، وقد سمعنا بكثرة القمل ، أما كبر القمل ، فما وقع ، ولو كان يقع ، لتداوله

⁽١) ابن كثير، البداية والنهاية (٢١٩/٤).

⁽⁷⁾ الذهبي، سير أعلام النبلاء (7/7).

⁽٣) الدانق والدائق: من الأوزان، وربما قيل: داناق، كما قالوا للدرهم: درهام، وهو سدس الدرهم. انظر: لسان العرب (١٠٥/١٠). ويعادل في وقتنا الحاضر: ٤٩٦. غرام، يعني تقريباً نصف كيلو غرام. انظر: معجم لغة الفقهاء (ص٤٤٩).

الناس"(۱) ، فعندما أتى بخبر غريب وفي حادثة اشتهرت ولم ينقلها الناس استعمل على الرواية قواعد أهل الحديث. يقول أكرم العمري: "ولكن ينبغي ملاحظة منهج المحدثين عند التعامل مع الرواية التاريخية، فهم يتساهلون في رواية الأخبار التاريخية، كما نلاحظ عند ثقات المؤرخين مثل محمد بن إسحاق وخليفة بن خياط والطبري ، حيث يكثرون من الأخبار المرسلة والمنقطعة . كما أن الطبري يكثر النقل عن رواة في غاية الضعف مثل هشام بن الكلبي وسيف بن عمر التميمي ونصر بن مزاحم وغيرهم "(۱).

* *

⁽۱) الذهبي، سير أعلام النبلاء (۲۱۷/۱٤).

⁽٢) د.أكرم ضياء العمري، السيرة النبوية الصحيحة، محاولة لتطبيق قواعد المحدثين في نقد روايات السيرة النبوية (ص٥٢).

الخاتمة

وبعد هذا العرض المختصر لهذه المسألة ، تبين أن علم التاريخ من العلوم المهمة ، وأن أهل الحديث اهتموا بهذا العلم؛ لما له من علاقة في معرفة أحوال الرواة وأسباب النزول، وما يترتب على ذلك من تصحيح أو تضعيف أو نسخ لحكم ؛ فلذا أولوا عنايتهم بهذا العلم ، وصنفوا فيه الكثير من المصنفات ، واختلفوا في طريقة تصنيفهم ، ولكن تجد فيها ما يميزها عن طريقة الإخباريين الذين لينقلون الأخبار في كل شيء ولو بغير إسناد ، والهدف من هذا البحث هو إبراز دور أهل الحديث في هذا العلم ، وما هي طريقتهم في التعامل مع هذا العلم ؟ والخلاصة أن أهل الحديث يتعاملون مع الروايات الإسرائيلية بحيث تُروى ويستأنس بها ويتساهلون في روايتها ، فهي في مقام الاستئناس وليس الاحتجاج ، فأما إذا كان المراد ما يتعلق بترجيح أو بناء حكم على مسألة فإنهم يطبقون عليها قواعدهم في النقد.

والسبب الباعث لكتابة هذا البحث لأننا في هذا الزمان استعمل كثير من الناس الروايات التاريخية ورد بها الأحاديث النبوية الصحيحة ، فلا بد من بيان لمنزلة تلك الروايات حتى لا ينخدع الإنسان بكل ما يقال ، فيعرف مدى حجيتها ومنزلتها عند أهل الحديث ، وفي الختام أسأل الله أن ينفع به وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم .

والحمد لله رب العالمين،،،

د ، عثمان یوسف جزاع الشعلان

فهرس المصادر والمراجع

- إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار ، المعجم الوسيط، دار الدعوة.
- ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن الرازي، الجرح والتعديل، ١٩٥٢م الفاروق الحديثة للطباعة والنشر.
- ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي، الضعفاء والمتروكون، الطبعة الأولى ٢٠٦ه، دار الكتب العلمية – بيروت.
- ابن الجوزي، جمال الدين عبد الرحمن بن علي، الموضوعات، الطبعة الولى ١٩٦٦م، محمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة.
- ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، معرفة علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث)، ٢٠١٠م، دار الحديث القاهرة.
- ابن القيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب، المنار المنيف في الصحيح والضعيف،
 الطبعة الأولى، ١٩٧٠م، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب.
- ابن الكيال، أبو البركات زين الدين بركات بن أحمد بن محمد، الكواكب النيرات في معرفة من الرواة الثقات، ١٩٨١م، بيروت، دار المأمون.
- ابن تيمية، تقي الدين أبو العَباس أحمد بن عبد الحليم، مجموع الفتاوى، 1990م، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية.
- ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم، منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

- ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد، الإحكام في أصول الأحكام،
 دار الآفاق الجديدة، بيروت.
- ابن رجب، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد، شرح علل الترمذي، ٢٠١٣م ١٩٨٧م، الأردن، مكتبة المنار.
- ابن عدي، أبو أحمد عبد الله، الكامل في ضعفاء الرجال، ٢٠١٢م، الرسالة العالمية.
- ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، تاريخ دمشق ١٩٩٥م، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
 - ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر، البداية والنهاية، ١٩٨٦م، دار الفكر.
- ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، السنن ١٩٩٥م، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، دار الصديق للنشر والتوزيع.
- ابن معین، أبو زكریا یحیی، التاریخ لیحیی بن معین روایة الدوري، ۱۹۷۹،
 مكة المكرمة، مركز البحث العلمی واحیاء التراث الإسلامی.
- ابن منظور، محمد بن مكرم بن على، لسان العرب، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ، دار صادر بيروت.
- الأبناسي، إبراهيم بن موسى بن أيوب، الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م، مكتبة الرشد.
- الأصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبد الله ، تاريخ أصبهان (أخبار أصبهان)، 99٠م، دار الكتب العلمية بيروت.
- الأصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبد الله ، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء،
 السعادة بجوار محافظة مصر، ١٣٩٤هـ ١٩٧٤م.

- الأصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبد الله، معرفة الصحابة، ١٩٩٨م، الرياض، دار الوطن للنشر.
- باجمعان، محمد بن عبد الله، السنة النبوية المصدر الثاني للتشريع الإسلامي ومكانتها من حيث الاحتجاج والعمل، بحث مقدم في ندوة عناية المملكة العربية السعودية بالسنة والسيرة النبوية عام ١٤٢٥ه.
- البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، ٢٠٠٨م، مؤسسة الرسالة.
- البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، التاريخ الكبير، الفاروق الحديثة للنشر والتوزيع.
- البقاعي، برهان الدين إبراهيم بن عمر، النكت الوفية بما في شرح الألفية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م، مكتبة الرشد ناشرون.
- بهرام، إسحاق بن منصور، مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
- البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي، المدخل إلى السنن الكبرى، دار الخلفاء
 للكتاب الإسلامي الكويت.
- الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة، الجامع الكبير (سنن الترمذي)، ٢٠١٢م، دار الصديق للنشر والتوزيع.
- الخطيب، أبو بكر أحمد بن علي البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، مكتبة المعارف الرياض.

- الخطيب، أبو بكر أحمد بن علي البغدادي، الكفاية في علم الرواية، المكتبة العلمية المدينة المنورة.
- الداودي، يوسف بن جودة، أثر تاريخ النص الحديثي في توجيه المعاني عند شُرًا ح الحديث: دراسة تطبيقية، ٢٠١٧م، كلية أصول الدين والدعوة بالمنوفية.
- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، تذكرة الحفاظ، ١٩٩٨م، بيروت، دار الكتب العلمية.
- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ٢٠٠٣م، دار الغرب الإسلامي.
- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، ٢٠٠٧م، بيروت، دار الكتب العلمية.
- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، سير أعلام النبلاء، ٢٠١٤م، ط٢، مؤسسة الرسالة.
- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ٢٠٠٩م، الرسالة العالمية.
- الزركشي، بدر الدين عبد الله بن بهادر، النكت على ابن الصلاح، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م، دار أضواء السلف الرياض.
- السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين، طبقات الشافعية الكبرى، الطبعة الثانية، ١٤١٣ه، هجر للطباعة والنشر والتوزيع.
- السجستاني، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق، سنن أبي داود،
 ١٩٩٩م، دار السلام للنشر والتوزيع.
- السخاوي، أبو الخير محمد بن عبدالرحمن، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، الطبعة الرابعة، ١٤٣٦ه، دار المنهاج للنشر والتوزيع الرياض.

- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي،
 دار طيبة.
- العبد اللطيف، عبد العزيز بن محمد، ضوابط الجرح والتعديل، الطبعة الخامسة، ١٦٠١٦م، دار طيبة الخضراء -مكة.
- العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين، شرح التبصرة والتذكرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م، دار الكتب العلمية، بيروت.
- العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر ، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر ، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٠م، مطبعة الصباح، دمشق.
- العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ٢٠١١، دار طيبة.
- العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، ٢٠١١، هدي الساري مقدمة فتح الباري، دار طبية.
- العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، تهذيب التهذيب، ٢٠١١م، مؤسسة الرسالة.
- العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، لسان الميزان، ٢٠١٣م، الفاروق الحديثة للنشر والتوزيع.
- العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٨م، مكتبة الفرقان.
- العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، تقريب التهذيب، مجموعاً إلى الكاشف للذهبي، ومراتب المدلسين، ومقدمة الفتح، والكواكب النيرات، شرح علل الترمذي، رواة المراسيل، بيت الأفكار الدولية.
- العلائي، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي، جامع التحصيل في أحكام المراسيل، ١٩٨٦م، الطبعة الثانية، بيروت، عالم الكتب.

___ منزلة التاريخ ورواياته ____

- عمر، د.أحمد مختار عبد الحميد، معجم اللغة العربية المعاصرة، ٢٠٠٨م، عالم الكتب.
- العمري، د.أكرم ضياء، السيرة النبوية الصحيحة، الطبعة السابعة، ٢٠١٣م، مكتبة العبيكان.
- القشيري، مسلم بن الحجاج بن مسلم، صحيح مسلم، ٢٠٠٠م، ط٢، دار السلام للنشر والتوزيع.
- محمد رواس قلعجي حامد صادق قنيبي، معجم لغة الفقهاء، الطبعة الثانية، ١٩٨٨م، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع.
- المزي، أبو الحجاج جمال الدين يوسف بن عبد الرحمن، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ٢٠٠٤م، بيروت، دار الكتب العلمية.
- المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى بن علي، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، الطبعة الرابعة ٢٠١٠م، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع الرياض.
- المنصوري، أبو الطيب نايف بن صلاح بن علي، إرشاد القاصي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني، الرياض دار الكيان، الإمارات مكتبة ابن تيمية.
- النحاس، إبراهيم، الجامع لعلوم الإمام أحمد علل الحديث، الطبعة الأولى، 9 ٢٠٠٩م، دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الفيوم جمهورية مصر العربية.
- النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي، المجتبى من السنن، 1999م، دار السلام للنشر والتوزيع.
- النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي، السنن الكبرى، ٢٠١١م، ط٢، الرسالة العالمية.
- الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، ٢٠١٥م، دار المنهاج للنشر والتوزيع.

* * *